

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من رابطة التربية المدنية والبيئة وشؤون الإقليم، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140113 140113 12-63074X (A)



البيان

في الدورة السابعة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة، جرى الاعتراف برابطة التربية المدنية والبيئة وشؤون الإقليم بوصفها كياناً ذا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشمل مواضيع بحثه ذات الأولوية وأهدافه "إزالة ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات"، وهي تود الإدلاء بما يلي:

(أ) إنها قد انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، التي من قبيل منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية يلم دو بارا، وصدقت عليها؛

(ب) إنها تعترف بأن المنطقة، لا سيما الأرجنتين، تشهد تغيراً أصيلاً بفعل تنفيذ التشريعات الوطنية، المتمثلة في الإصلاح الدستوري لسنة ١٩٩٤ القانون رقم ٢٦-٤٨٥، والقانون المتعلق بالحماية المتكاملة الهادف إلى منع العنف المرتكب بحق المرأة في إطار العلاقات بين الأشخاص والمعاقبة على هذا العنف والقضاء عليه، الأمر الذي مثل تقدماً نوعياً في مجال الاعتراف بحقوق المرأة باعتبارها حقوقاً للإنسان؛

(ج) بينما صدقت الدول على اتفاقيات دولية واعتمدت قوانين وطنية تبين بجلاء حجم مشكلة العنف العائلي، فإن ما كُتب في القانون يجب أن يكون محل احترام. وفي هذا الصدد، نشير إلى التطبيق الفعلي للسياسات العامة المتكاملة داخل إقليم هذه البلدان؛

(د) نحن ندرك أن السياسات العامة المتعلقة بهذا الموضوع تلقى مقاومة وأن الموارد الآتية من الميزانية تكون غير كافية عندما يحين وقت تنفيذ تلك السياسات وترجمتها إلى أفعال، لا سيما فيما يختص بإمكانية اللجوء إلى نظام العدالة الوطني؛

(هـ) هناك عجز في الموارد البشرية فيما يختص بالتدريب الجنساني. والتغلب على هذا العجز هو وحده السبيل المؤدي إلى إمكان سماع صوت المرأة بطريقة جديدة، تتجاوز الأساطير وصور التحيز التي تحتل المخيلة الأبوية التي تمنح للرجل إمكانية الإفلات من العقاب عندما يستخدم قوته وتعتبر وضع المرأة الذي ييخسها حقها ويخضعها أمراً عادياً؛

(و) إن الحالة لم تشهد تغيراً جوهرياً. إذ أن الإحصائيات الواردة في أحدث طبعة من "التقرير المتعلق بالتحقيق في قتل الإناث في الأرجنتين"، الذي أعده مرصد أدريانا ماريسل زامبرانو المعني بقتل الإناث، القائم في الأرجنتين - وهو التقرير الذي نسقه منتدى الرابطة المدنية ويغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ - تقدم نموذجاً يوضح ذلك بجلاء: فهناك ١١٩ امرأة وفتاة سقطن ضحايا لقتل الإناث والاشترك

في قتل الإناث، و ١١ رجلاً وصيباً كانوا ضحايا الاشتراك في قتل الإناث، و ١٦١ ابنة وابناً رأوا أمهاتهم يلقون مصرعهن بفعل العنف الجنساني؛

(ز) ولا توجد أيضاً البنية الأساسية الضرورية لإقامة أجهزة المنع والمساعدة في عمق البلدان وفي المجتمعات الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وهناك عجز مزعج في الموارد التي تخصصها ميزانيات البلديات وميزانيات المقاطعات ومعالجة مشكلة العنف الجنساني. وهذا مؤثر رئيسي وعقبة في طريق تنفيذ التشريعات؛

(ح) لا توجد حتى الآن خريطة للعنف في جميع البلدان يستدل منها على صورة عامة للجناة وتحدد الحالات المعينة المؤدية إلى العنف، فضلاً عن مدى انتشاره؛

(ط) العنف الجنساني ظاهرة يجب أن تعالجها المنظومة بأسرها وألا يترك أمرها إلى التشريع وحده، لأنه رغم ضرورته غير كاف وحده. والعنف الجنساني خلقتة التفرقة الجنسية في مجال العمل، والقواعد والممارسات الأبوية التي تعمل المؤسسات استناداً لها. وللقضاء على هذا النوع من العنف، يجب أن تشجع السياسات العامة الاكتفاء الذاتي المالي للنساء عن طريق برامج الاستثمار المنتج والعمالة الكاملة؛

(ي) يجب أن تعالج السياسات العامة المراعية للاعتبارات الجنسية التمييز باعتباره السبب الجذري للعنف وأن تعتبر استعادة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والاجتماعي للنساء نقطة انطلاق حياة يتمتعن فيها بحقوقهن؛

(ك) وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بوجود تقديم دعم قوي إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في عمق البلد، لا سيما في القطاعات الأشد تهديداً حيث تعجز الحكومات التي تعالج ما تواجهه من حقائق الواقع المتعددة المعقدة عن حل المشكلات وحدها ولا يمكنها أن تفلح إلا بشراكة استراتيجية مع المجتمع المدني.

وقد أعدت هذه الوثيقة على أساس المعلومات التي نشرها مرصد العنف الجنساني التابع للمنظمة غير الحكومية المسماة "مركز الدراسات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمجتمع".